

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥١ لسنة ٢٠٢٠

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛
وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ؛
وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٩٩ بشأن تنظيم وزارة الاتصالات والمعلومات ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل الوزارة وتعديلاته ؛
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٥١ لسنة ٢٠٠٨ بشأن الترخيص بإنشاء وإدارة مراكز للخدمات الحكومية ؛
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٣٤ لسنة ٢٠١٤ بشأن تحديد اختصاصات وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى ؛
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٩٣ لسنة ٢٠١٨ بشأن تحديد مهام واختصاصات نواب وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى ؛
وبناءً على ما عرضه وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تباشر وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، بالإضافة لاختصاصاتها ومهامها المنصوص عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٩٩ المشار إليه ،
المهام والاختصاصات الآتية :

١ - وضع آليات التعاون مع الوزارات والجهات الحكومية المعنية لتنفيذ مشروعات تطوير الخدمات الحكومية وإعادة الهندسة لدورة العمل المكتبى بها وميكنتها بما يوفر بيئة مناسبة للنهوض بمستوى الخدمات المقدمة منها ، والتكليف بما يلزم لتحقيق ذلك .

- ٢ - وضع وتنفيذ برنامج إتاحة الخدمات الحكومية بما يكفل حصول المواطن على الخدمة بالسرعة والجودة المناسبة ، وذلك من خلال روافد جديدة ومتعددة مثل شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وخدمة التليفون (الثابت والمحمول) ومراكز الخدمات الحكومية .
- ٣ - تشغيل وتحديث بوابة الحكومة على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت ، وذلك علاوة على كل ما يستجد من وسائل تقنية تساهم فى حصول المواطن على الخدمة بالسرعة والجودة المناسبة .
- ٤ - إدارة وتشغيل ووضع آليات عمل المحول المركزى الرقمى وكافة الوسائل والأدوات التقنية ، لتكامل الحكومة رقمياً .
- ٥ - وضع آليات التشغيل والحوكمة والتكامل بين مقدمى الخدمات الحكومية بعضهم البعض ومع متلقى الخدمات من الأفراد ومؤسسات الأعمال فى إطار استراتيجية الدولة فى التحول الرقمى والحكومة المتصلة الأطراف .
- ٦ - استكمال تحديث وتنقية وتكامل وربط قواعد البيانات القومية بالتنسيق مع الجهات المعنية .
- ٧ - متابعة مراكز أداء الخدمات الحكومية ، والتصريح بإنشائها وإدارتها ، وذلك وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٥١ لسنة ٢٠٠٨ المشار إليه .

(المادة الثانية)

تتخذ الإجراءات اللازمة لنقل موظفى قطاع التنمية الإدارية بوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى (سابقاً) بذات أوضاعهم الوظيفية ، بصفة شخصية ، إلى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

(المادة الثالثة)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

(المادة الرابعة)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .
صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٤ جمادى الأولى سنة ١٤٤١ هـ
(الموافق ٩ يناير سنة ٢٠٢٠ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / مصطفى كمال مديولى